

"الاستثناء الديمقراطي العربي" بين نفي "الربيع العربي" وعودة الدولة

The Arab Democratic Exception” between the denial of the “Arab Spring” and the return of the State

بحري سعادة

جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، s.bahri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/29

تاريخ القبول: 2022/09/28

تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تناقش هذه الدراسة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في 2011، في إطار ما يسمى بـ"الربيع العربي"، فقد شهدت تونس مصر تحولات جيوسراتيجية تمثلت في سقوط رأسي النظام زين العابدين بن علي وحسني مبارك. ليدخل البلدان عقب ذلك مرحلة انتقالية توجت بتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية أجمع المراقبون على نزاهتها وديمقراطيتها. هذا ما جعل عديد الباحثين يعيدون النظر في أطروحة "الاستثناء الديمقراطي العربي"، بعد أن اكتشفوا أن المنطقة العربية ليست عصية على الديمقراطية مثلما يروج له تيار فكري واسع في الغرب. فالبيئة العربية لا تتعارض مع الديمقراطية، والعملية السياسية سيكتب لها النجاح إذا توفرت لها الشروط المناسبة. بيد أن ما جرى في مصر في 2013، وفي تونس 2021، أعاد الاعتبار لفكرة "الاستثناء الديمقراطي العربي"، وأكد على عودة الدولة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء الديمقراطي العربي، "نفي الاستثناء الديمقراطي العربي"، "الربيع العربي"، عودة الدولة.

Abstract:

This study discusses the political transformations that the Arab region witnessed in 2011, in the context of the so-called “Arab Spring.” Tunisia and Egypt witnessed geostrategic shifts represented in the fall of the regimes Zine El Abidine Ben Ali and Hosni Mubarak. After that, the two countries entered a transitional phase that culminated in the organization of parliamentary and presidential elections. Scholars agreed that they were fair and democratic. This is what made many researchers reconsider the thesis of the "Arab democratic exception", after they discovered that the Arab region is not so hard on democracy as a broad intellectual trend in the West promotes. The Arab environment is not incompatible with democracy, and the political process will be successful if the appropriate conditions are met for it. However, what happened in Egypt in 2013, and in Tunisia in 2021, reconsidered the idea of an "Arab democratic exception", and emphasized the return of the State in the region.

Keywords: the Arab democratic exception ; "the denial of the Arab democratic exception"; the "Arab Spring"; the return of the State.

مقدمة:

ظلت المنطقة العربية لعقود طويلة على هامش التحولات الديمقراطية التي خبرتها فضاءات جغرافية مختلفة في العالم، بدءاً بأمريكا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا، وأوروبا الشرقية، فقدت أحدثت هذه التحولات تغييرات عميقة في طبيعة النظم السياسية الاستبدادية، وجعلت تلك الدول تعيش تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي، والانتقال الديمقراطي والانتخابات الديمقراطية. كانت الدول العربية تبدو وكأنها تنفر من موجة الديمقراطية، ودفعت بلفيف من الباحثين إلى التساؤل حول ظاهرة "الاستثناء الديمقراطي العربي"، وأسباب المقاومة العربية للديمقراطية. فظهرت عديد الدراسات حول هذا الموضوع، حاولت الاعتماد على فرضيات عديدة لتفسير هذا الاستثناء، بدءاً بفرضية عدم مطابقة الإسلام مع الديمقراطية، وفرضية الثقافة العربية الراضة للديمقراطية وفق المنظور الغربي.

المشكلة البحثية :

فرضت التحولات السياسية التي شهدتها بعض تونس ومصر تحديداً والمتمثلة في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، على الباحثين إعادة النظر في أطروحة "الاستثناء الديمقراطي العربي". فقد شهدت تونس ومصر لأول مرة منذ استقلالهما انتخابات حرة ونزيهة لم يكن من الممكن التنبؤ بنتيجتها. وهو ما جعل الباحثين يعيدون النظر في هذه الأطروحة، إنطلاقاً من فرضية مؤداها أن المنطقة ليست عصية على الديمقراطية إذا توفرت لها الشروط اللازمة. بيد أن تدخل الجيش في مصر لعزل أول رئيس مدني منذ 1952، وإعلان الرئيس التونسي قيس سعيد حزمة من التدابير في 2021 تتمثل في إعلان حالة الطوارئ، وتجميد البرلمان وحل المجلس الأعلى للقضاء وقرار دستور جديد، أعاد الاعتبار لهذه الأطروحة، ولفت الأنظار إلى قوة الدولة في المنطقة، وهو ما جعل البعض يصف ما جرى في مصر وتونس بـ"عودة الدولة".

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي المركزي التالي : كيف نقرأ الاستثناء الديمقراطي العربي؟

وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

- 1- هل البيئة العربية عصية على الديمقراطية؟
- 2- لماذا نجحت التحولات السياسية في مصر وتونس؟
- 3- ما هو دور الدولة في التعثر الديمقراطي في تونس ومصر؟

4- ما هي معوقات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ؟

الفرضيات العلمية :

للإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة في هذه الدراسة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- ✓ كلما نمت الطبقة المتوسطة واتسعت ارتفع مستوى الميل إلى الديمقراطية.
- ✓ كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية ازدادت فرص نجاح الديمقراطية.
- ✓ كلما زاد المجتمع المدني استقلالية وفاعلية كلما تعززت الديمقراطية.
- ✓ كلما اتسع اشتغال العسكريين بالسياسة زاد احتمال انتكاسة الديمقراطية.
- ✓ كلما تضخمت الوظيفة التوزيعية للدولة قلت فرص نجاح التعزيز الديمقراطي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

ثانياً: الاستثناء الديمقراطي العربي : قراءة في المفهوم ودلالاته

ثالثاً: انتخابات تونس ومصر ونفي الاستعصاء الديمقراطي العربي

رابعاً: عودة الدولة في تونس ومصر والتعثر الديمقراطي

استنتاجات

أولاً : المقاربة المنهجية والنظرية

1- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع :

يعد جويل ميغدال *Joel Migdal* أحد أبرز علماء السياسة الذين تصدوا لتحليل نمط علاقة الدولة بالمجتمع، حيث أكد على أهمية الترابط والتداخل بين الدولة والمجتمع، ويفترض وجود تفاعلات تنافسية صراعية تحكم العلاقة بين الدولة ومختلف القوى الاجتماعية، وسعي كل طرف لممارسة الضبط الاجتماعي، مؤكداً أن هذه التفاعلات تُعِيننا على فهم مجريات العملية السياسية. ويرى ميغدال أن هناك صنفين من الدول؛ دولة قوية ودولة ضعيفة. فالدولة القوية هي الدولة القادرة على استخراج الموارد والتغلغل في المجتمع والهيمنة عليه وفرض معاييرها في إطار ما أسماه ميغدال بالضبط الاجتماعي. أما الدولة الضعيفة فهي، خلافاً للدولة القوية، قدراتها محدودة على الضبط الاجتماعي، وعاجزة عن بسط هيمنتها على المجتمع، ومستقلة عن إدارة شؤون هذا المجتمع. ويرى ميغدال أن مصدر عجز الدولة الضعيفة هي التنظيمات الاجتماعية

المتمرتدة. وعرف ميغدال الضبط الاجتماعي بأنه عملية إخضاع شعب أو إقناعه بأن يتصرف وفقاً لمعايير الدولة، والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع¹.

جدول رقم 01: توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع

دولة قوية	دولة ضعيفة	
	منتشرة سيراليون	مجتمع قوي
هرمي فرنسا، إسرائيل	فوضوي الصين 1939-1945، المكسيك 1910-1920	مجتمع ضعيف

المصدر:

Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*, (USA : Princeton University Press,1988), p.35.

2- اقتراب النخبة

يدرس هذا الاقتراب نفوذ صناع القرار ورأسي السياسات في أعلى مراكز القرار في المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية²، وهو ما يعني أن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية يتطلب بالضرورة تحديد النخبة داخل المجتمع ومحاولة تفسير سلوكياتها. في هذا السياق يضع *Pareto* النخبة في موقع الطبقة الحاكمة، انطلاقاً من الكفاءة الشخصية والقدرة على التأثير وهي الصفات التي تتميز بها عن باقي أفراد المجتمع³. ويعرف *Bottomore* النخبة من خلال تقسيمها إلى فئتين: نخبة حاكمة التي تشمل الأفراد الذين يشتركون في الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونخبة غير حاكمة تتضمن باقي أفراد المجتمع⁴.

و يرى رايت ميلز *Mills Wright* أن النخب لها دور رئيسي في التحكم في الدولة والمجتمع، وهؤلاء يشغلون مناصب حساسة أعلى هرم السلطة؛ حيث يديرون الدولة ويتخذون القرارات. وحكم النخبة ليس حكماً فردياً، بل جمعياً يشترك فيه أصحاب الفكر والخبراء والمستشارين. ويركز ميلز على النخبة الحاكمة ويحددها بالأفراد أو الفئة التي لها موقعا ضمن هيراركية السلطة⁵.

ويرى توماس بوتومور في كتابه الموسوم بـ"المجتمع والنخبة" أن النخبة ليست فقط ظاهرة اجتماعية، إنما هي إطار تحليلي، كذلك، يفيدنا في تفسير سلوك الجماعات النافذة من أجل الهيمنة على المجتمع وفرض معاييرها عليه.⁶

3- اقتراب الدولة التعاضدية :

تتبنى الدراسة اقتراب الدولة التعاضدية في تفسير التعثر الديمقراطي في تونس ومصر، نظراً لما تتمتع به الدولة من مكانة متميزة ومتسعة في الحياة السياسية العربية، حيث تستولي على وظائف وصلاحيات كبيرة وتقوم بأدوار محورية في مختلف المجالات. وإدراك منطق عمل الدولة في البلاد العربية يعد مدخلاً تفسيرياً لمختلف العمليات السياسية في المنطقة.⁷

ثانياً: الاستثناء الديمقراطي العربي: قراءة في المفهوم ودلالاته

المقصود بالاستثناء الديمقراطي العربي بقاء هذا الفضاء الجغرافي بمنأى عن التحولات السياسية والديمقراطية التي شهدتها فضاءات جغرافية أخرى من العالم. وهو ما يعني أن المنطقة العربية عصية على الديمقراطية، الأمر الذي فتح باب التأويلات على مصراعيه للبحث في أسباب ما أسماه الخصومة التاريخية بين الدول العربية وبين الديمقراطية. بيد أن لفيفاً آخر من الباحثين له وجهة نظر أخرى مفادها أن الاستعصاء الديمقراطي العربي أو الاستثناء الديمقراطي العربي ليس قدراً محتوماً، وأن المنطقة العربية يمكن أن تكون ديمقراطية كبقية مناطق العالم، ولكن في ظروف معينة وشروط محددة بعينها. ثم ما هي الحجج والشواهد الميدانية التي تؤكد رجاحة الطرح القائل بوجود "استثناء ديمقراطي عربي"، بالرغم من أن الدول العربية تشهد انتخابات دورية (محلية، برلمانية ورئاسية)، وبالرغم من أن أغلب الدول العربية فيها أحزاب سياسية، وتنظيمات مجتمع مدني. لكن اللافت للنظر، أن هذه الانتخابات لم يترتب عليها تناوب حقيقي على السلطة، ولم تغير من آليات الحكم، ولم تؤدي إلى إعادة توزيع السلطة. بل على العكس من ذلك تماماً، أدت إلى تجديد القواعد التسلطية لأنظمة الحكم العربية.

ولم يبرز الحديث عن "الاستثناء الديمقراطي العربي" إلا مع الموجة الثالثة للديمقراطية واختيار الاتحاد السوفييتي وانتشار اقتصاد السوق، وظهور نظام أحادي القطب بات فيه الحكم الديمقراطي هو المعيار العالمي. أي أن الديمقراطية صارت خياراً لا رجعة فيه في عالم ما بعد الحرب الباردة. والأنظمة السياسية التي لا تستوفي

معايير الحد الأدنى من الديمقراطية ستكون استثناءات تجريبية ومعارية. ومن هذا المنطلق، فإن الوطن العربي حيث التعددية محدودة والديمقراطية مقيدة، يشكل أحد الاستثناءات التسلطية الرئيسية⁸.

وقد أطلق وصف الاستثناء الديمقراطي العربي على نمط من الأنظمة السياسية تتبنى تعددية سياسية محدودة أو مقيدة، وتعتنق خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتدخل ضمن هذا الوصف مجموعة واسعة من النظم السياسية، غير الديمقراطية، لكنها ليست شمولية، أو هي نظم تسلطية. ويُقصد بالأنظمة التسلطية تلك الأنظمة التي لا تندرج ضمن الديمقراطيات الغربية ولا ينطبق عليها وصف الأنظمة الشمولية، وتعرف الأنظمة التسلطية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها في صورة تقييد التعددية السياسية، غياب إيديولوجية سياسية شاملة، بالإضافة إلى التعبئة السياسية المكثفة، والصلاحيات الواسعة لرئيس السلطة التنفيذية⁹.

أو المشاركة بدون أن تكون للاعبين إمكانية أحداث تأثير، أو مشاركة بدون تغيير. وبعبارة أخرى، في هذا الصنف من الأنظمة المقصود بالاستثناء الديمقراطي العربي، أن يتغير كل شيء من أجل أن لا يتغير أي شيء¹⁰.

وقد استدل علماء السياسة بجملة من الشواهد الميدانية لاختبار صحة فرضية "الاستثناء الديمقراطي العربي". فقد لاحظوا أن الدول العربية تشترك مع نظيرتها الغربية في مظاهر الديمقراطية، وفي الأحزاب السياسية وفي وجود تنظيمات المجتمع المدني، وفي تنظيم انتخابات بصفة دورية لكن مع غياب الديمقراطية في الدول العربية.

والحديث عن "الاستثناء الديمقراطي العربي" لا بد وأن تقابله القاعدة، والتي يقصد بها المعايير الديمقراطية الغربية. وتمتد هذه المنطقة من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً. وفي هذه المنطقة تنعدم الانتخابات الديمقراطية، الحرة والنزيهة¹¹.

والى جانب الشواهد السابقة، لاحظ بعض أن الدول العربية غير موجودة على خارطة الانتقال الديمقراطي العالمي في الفترة 1990 إلى 2010. ففي الفترة ما بين 1990 إلى عام 1995، ظهرت حوالي 40 دولة ديمقراطية جديدة، ويصبح بذلك عدد الدول الديمقراطية في العالم 117، أي 60% من إجمالي الدول المستقلة. في عام 2010، وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم إلى 200، أي ما يقرب من 88% من إجمالي الدول المستقلة¹².

وقد استعان بعض الباحثين لتفسير "الاستثناء الديمقراطي العربي" بمتغيرات تفسيرية عديدة؛ نذكر منها الثقافة والدين على اعتبار أن القاسم المشترك الرئيسي لسكان الدول العربية هو أنهم يشتركون في قيم مشتركة وقاعدة ثقافية ودينية متجانسة، هي الثقافة العربية الإسلامية. كما يمكن تفسيره بالعامل الاقتصادي على اعتبار أن دولاً مثل مصر والأردن والمغرب واليمن متخلفة اقتصادياً، وهو ما يعني وجود عجز في رسم السياسات العامة الاقتصادية في هذه الدول¹³.

وفي مقابل هذا الطرح، يرى آخرون أن "الاستثناء الديمقراطي العربي" لا علاقة له بالمتغيرات الثقافية أو ما يعرف بالخصوصية الثقافية، بل إن استمرار النظم التسلطية في المنطقة العربية مرده العامل الخارجي، وتحديداً الغرب الذي يرمى هذه النظم التسلطية ويوفر لها الحماية، في مقابل ضمان وصوله إلى إمدادات الطاقة والثروات الطبيعية في المنطقة. لذلك، لم تتمكن التنظيمات الاجتماعية في هذه الدول من التحرر من هيمنة دول المنطقة، واستطاعت الدول العربية فرض معاييرها على مجتمعاتها¹⁴.

ثالثاً: انتخابات تونس ومصر ونهاية الاستثناء الديمقراطي العربي

يعتبر سقوط بن علي في تونس وتنحي مبارك في مصر أهم حدثين شهدتهما المنطقة العربية في العقد الأخير، بالرغم بقاء نظاميهما. لكن مع ذلك فقد أتاحا للمنطقة العربية الخروج من دائرة الاستثناء الديمقراطي، وظهرت عديد السيناريوهات لما ستؤول إليه الأمور في المنطقة مستقبلاً بفعل تأثير الدومينو. بيد أن مصر لم تنتظر هروب الرئيس التونسي إلى الخارج لتبدأ الأمور فيها بالتحرك. فقد انطلقت الحركة الاحتجاجية في 2006، وتم احصاء 266 حركة احتجاجية تتمثل في اضرابات واعتصامات. وفي 2007 تم احصاء 614 حركة احتجاجية، و630 في 2008، و700 في 2009. ولم تكن دوافع هذه الحركات سياسية، بل اجتماعية وتتضمن مطالب بتحسين الأوضاع المعيشية وزيادة أجور العمال، باختصار كانت هذه الحركات تدور حول ضمان الحياة الكريمة للمواطن المصري¹⁵.

1- الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس

تعتبر الانتخابات التي شهدتها تونس في 2014 أكبر دليل على ان المنطقة العربية ليست عصابة الديمقراطية، مثلما روج لذلك تيار فكري واسع في الدراسات السياسية. فقد توصلت القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي إلى اتفاق يقضي بوضع قانون انتخابات وإنشاء الهيئة العليا للانتخابات. وبذلك تم

سحب عملية تنظيم الانتخابات من وزارة الداخلية التي كانت تشرف على العملية الانتخابية منذ استقلال البلاد. وقد أنشأت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بموجب القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بعد مصادقة المجلس التأسيسي. وهي هيئة عمومية مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي¹⁶.

وبموجب هذا القانون فإن الهيئة العليا للانتخابات تسهر على ضمان انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وحرّة وتعددية ونزيهة وشفافة¹⁷. ومن ثم تتولى الهيئة الإشراف على العملية الانتخابية، منذ الإعلان عن تاريخ إجرائها إلى حين الإعلان عن نتائج الاقتراع. وبموجب ذلك، قامت الهيئة بإصدار البرنامج الانتخابي لسنة 2014، وأطلقت عملية تسجيل الناخبين، والموافقة على ملفات المرشحين، إلى جانب مراقبة سير الحملات الانتخابية والتصدي للمال الفاسد. وقد نجحت الهيئة الوليدة في تنظيم الانتخابات في الآجال القانونية، إلى جانب حرصها على ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات¹⁸.

وبعد استيفاء الشروط القانونية والسياسية كافة تم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 26 أكتوبر 2014، حيث تعد الانتخابات البرلمانية أول انتخابات ديمقراطية في المنطقة العربية لا تعرف نتائجها سلفاً، وتحت إشراف هيئة مستقلة للانتخابات¹⁹. وبذلك يمكن القول إن هذه الانتخابات البرلمانية خطوة جد هامة في طريق تعزيز الديمقراطية²⁰.

وبلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب نحو 15 ألف و652 مترشح يتنافسون على 217 مقعداً²¹. يتم انتخابهم من قبل ما يقرب 70٪ من الناخبين المسجلين والذين بلغ تعدادهم 2.5 مليون ناخب²². وقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية 2014 عن فوز حزب "نداء تونس" بـ 86 مقعداً من أصل 217 بنسبة 39.63٪، تليه "حركة النهضة" بـ 69 مقعداً بنسبة 31.80٪. أي بفارق 18 مقعداً عن بعضهما²³.

جدول: توزيع عدد الأصوات للقوائم المتحصلة على مقاعد في تشريعات 2014

القائمة	نوع القائمة	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة من إجمالي عدد المقاعد
حزب حركة نداء تونس	حزبية	86	39.63
حزب حركة النهضة	حزبية	69	31.80
حزب الاتحاد الوطني الحر	حزبية	16	7.37
الجبهة الشعبية	ائتلافية	15	6.91
حزب آفاق تونس	حزبية	8	3.69
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	حزبية	4	1.84
حزب التيار الديمقراطي	حزبية	3	1.38
الحزب الجمهوري	حزبية	1	0.46
حزب حركة الشعب	حزبية	3	1.38
حزب المبادرة	حزبية	3	1.38
حزب التحالف الديمقراطي	حزبية	1	0.46
تيار المحبة	ائتلافية	1	0.46
حركة الديمقراطيين الاجتماعيين	حزبية	1	0.46
الجبهة الوطنية للانقاذ	ائتلافية	1	0.46
رد الاعتبار	مستقلة	1	0.46
المجد الجديد	مستقلة	1	0.46
حزب صوت الفلاحين	حزبية	1	0.46
نداء التونسيين بالخارج	مستقلة	1	0.46

المصدر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، ص، 334.

ويمكن تفسير فوز حزب "نداء تونس" بأغلبية المقاعد، بتغير أولويات الناخب التونسي بين 2011 و2014. في انتخابات 2011 انتخب التونسيون على عارضة سياسات الرئيس بن علي في مجال حقوق الإنسان والهوية لسنوات طويلة. بينما في الانتخابات البرلمانية 2014 صوت التونسيون على الأحزاب التي بإمكانها حل مشاكلهم الاقتصادية وفرض الأمن. وبذلك تكون الانتخابات البرلمانية قد حملت تحولات كبيرة في السلطة السياسية بعد فوز حزب "نداء تونس"، وهو الحزب العلماني الرئيسي في هذه المرحلة²⁴.

يمكن القول إن التونسيين قد حققوا انجازاً كبيراً بإنجاحهم للانتخابات البرلمانية 2014، ويعود الفضل في ذلك إلى الوعي السياسي الكبير الذي تحلّت به النخب السياسية من اليمين إلى اليسار، إذ لولا تقديم حركة النهضة لتنازلات تمثلت في تنازلها عن الحكم لمصلحة نداء تونس، والدخول في تحالف سياسي يضم الإسلاميين والعلمانيين غايته العمل على إنقاذ العملية الديمقراطية في تونس وعدم العودة إلى المربع الأول²⁵. وهو قد استمر هذا التحالف بين الإسلاميين والعلمانيين إلى غاية 2019²⁶.

وبالرغم من تباين رؤى الفصيلين السياسيين في مسائل الدين والسياسة، إلا قبولهما لنتائج الانتخابات واعتراف حركة النهضة بفوز حزب "نداء تونس"، يؤكد أن أطراف اللعبة السياسية كانت مدركة لأهمية وجود عقد وطني يعطي للفوز بالانتخابات معنى ديمقراطياً بعيداً عن الإقصاء والتهميش، وهو ما أعطى للعملية الانتخابية معنى عميقاً، وأعاد للانتخابات وظيفتها الحقيقية المتمثلة في تحقيق التناوب على الحكم، وذلك لأول مرة في المنطقة العربية.

وبعد إجراء الانتخابات البرلمانية، شهدت تونس في 23 أكتوبر 2014 أول انتخابات رئاسية حرة وتعددية في تاريخها منذ الاستقلال، لانتخاب رئيس للبلاد لمدة خمس سنوات، وذلك عن طريق التصويت المباشر وبالأغلبية المطلقة للأصوات، وقد شارك فيها 27 مرشحاً²⁷.

حُسم الدور الأول من الانتخابات الرئاسية 2014 لصالح المترشحين "الباجي قايد السبسي" و"منصف المرزوقي"، حيث حصل كل منهما على 39.46% و 33.43% من الأصوات على التوالي²⁸. وهو ما يعني عدم حصول أي منهما على أغلبية الأصوات، ومن ثم فقد جرت جولة ثانية أسفرت عن فوز الباجي قايد السبسي بنسبة 55.68% أي ما يعادل 1731529 صوت، بينما حصل منصف المرزوقي على نسبة 44.32% من الأصوات²⁹.

وقد أكدت شهادات مراقبين دوليين على أن الانتخابات التونسية 2014، سواء البرلمانية أو الرئاسية قد استوفت المعايير الدولية للمصادقية والشفافية؛ حيث أدلى الناخبون بأصواتهم في ظروف خلت من الممارسات غير الديمقراطية كالاختيال وأعمال التخويف والعنف³⁰. كما اتسمت هذه الانتخابات بالهدوء والنظام والشفافية، وأن نتائجها قد وضعت الأساس لتنفيذ الدستور الجديد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية ومستقرة، إلى جانب التزام الناخبين بالديمقراطية³¹.

2- الانتخابات الرئاسية مصر 2012 :

لأول مرة منذ ثورة يوليو 1952 شهدت مصر أول انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لم يكن من الممكن التنبؤ بنتائجها سلفاً. وقد فاز بها لأول مرة مرشح مدني ينتمي إلى التيار الإسلامي، في الدور الثاني منها وحصل على 51.73% من الأصوات المعبر عنها. ومثلت هذه النتيجة صفحة جديدة في تاريخ مصر ما بعد ثورة يناير 2010. وبذلك، يمكن القول إن جمهورية مصر العربية قد انضمت إلى دول الربيع العربي حيث يحكمها إسلاميون وصلوا إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، وهو أمر لم تشهده المنطقة من قبل. كما نظمت مصر في 2011 انتخابات برلمانية تعددية كانت نتائجها هي الأخرى غير متوقعة³².

ولعل أكبر مؤشر على ديمقراطية الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها مصر في مرحلة ما بعد ثورة يناير 2010، هو الإعلان الدستوري المقدم من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للاستفتاء في 19 مارس 2011، حيث تضمن المادة رقم 28 التي منحت صلاحيات كاملة للمفوضية العليا للانتخابات، والتي ستكون قراراتها نهائية وغير قابلة للنقض. الأمر الذي أكد بأن الجيش يقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين، ويؤكد بأن المؤسسة العسكرية كانت على استعداد لتسليم السلطة إلى أي رئيس يختاره المصريون في 30 يونيو 2012، ومن ثم فإن الانتخابات المصرية كانت ديمقراطية وحرّة ونزيهة³³. ويعتبر فوز حزب النور السلفي أكبر مفاجأة في الانتخابات البرلمانية 2011، بالرغم من أنه تأسس في أبريل 2011، واستطاع أن يحصل على المرتبة الثانية في قائمة القوى السياسية في مصر³⁴.

رابعاً: عودة الدولة في تونس ومصر والتعثر الديمقراطي

استطاعت تونس بفضل تجربتها الديمقراطية غير المسبوقة في المنطقة العربية أن تشكل نموذجاً ديمقراطياً فريداً لا يختلف في شيء عن النموذج الديمقراطي الغربي. وهو ما جعل البعض يُطلق على التجربة الديمقراطية التونسية وصف "استثناء الاستثناء الديمقراطي العربي"، والذي وصل إلى بتاريخ 25 يوليو حين صادق التونسيون على دستور جديد للبلاد بنسبة 94.6%، لتطوى بذلك صفحة التجربة الديمقراطية التي أفرزها "الربيع العربي سنة 2011".

فالدستور الجديد يكرس القطيعة مع النظام البرلماني الديمقراطي في تونس، ويمنح الرئيس قيس سعيد صلاحيات واسعة، فقد صار بإمكانه حكم تونس بشكل فردي بدون سلطات مضادة للبرلمان، وهو

ما يعني نظاماً رئاسياً جامداً يركز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية قائد الجهاز التنفيذي³⁵. ومن ثم يمكن القول إن الرئيس التونسي قيس سعيد قد وأد الديمقراطية البرلمانية وأقام بدلاً منها نظاماً للديمقراطية المباشرة، يجعل منه حاكماً أوتوقراطياً لمجتمع منقسم واقتصاد على حافة الانهيار³⁶.

وبتاريخ 25 يوليو 2021 أعلن الرئيس قيس سعيد حالة الطوارئ في البلاد، وأقال الحكومة وجمّد عمل البرلمان، وتوليه مهام الوزارة، ليصدر في 22 سبتمبر 2021 مرسوماً رئاسياً يتضمن إجراءات استثنائية، وتعيد تنظيم السلطات في البلاد³⁷. وتعني حالة الطوارئ التجميد المؤقت للقواعد القانونية المعمول بها في الظروف العادية، وبموجب دستور 27 يناير 2014، وفي ظل غياب محكمة دستورية يمكن لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ بالاستناد إلى المادة 80 من الدستور.

فمن الناحية القانونية والدستورية يعد ما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد انقلاباً على الشرعية ممثلة في السلطة التشريعية. واللافت للنظر أن الرئيس التونسي استند إلى المادة 80 من الدستور التي تتيح لرئيس الجمهورية الاستيلاء على السلطات كافة لمدة محددة في حالة وجود خطر محقق. وهي المادة مستوحاة من دستور الجمهورية الفرنسية 1958. بيد أن اللجوء إلى هذه المادة يتطلب استشارة رئيسي الحكومة والبرلمان، ثم يجب أن يعرض الأمر على المحكمة الدستورية لتنظر خلال 30 يوماً في إمكانية تمديد هذه السلطات للرئيس أو لا. لكن الرئيس التونسي لم يفعل ذلك³⁸.

بل إنه اتخذ خطوة أكثر جرأة حين أصدر قراراً يقضي بحل المجلس الأعلى للقضاء، وأعلن تعويضه بهيئة مؤقتة تحت سلطته. وبعد أسبوع من حل المجلس الأعلى القضاء أعلن عن تأسيس مجلس جديد ومنحه صلاحية عزل أي قاض في تونس يخل بمهامه. وينطلق الرئيس سعيد في هذا الاتجاه باسم المصلحة العليا للدولة، ومن رؤيته الشخصية للسلطة والتي تقوم على حل جميع الهيئات والمؤسسات القائمة في البلاد، واستبدالها بأخرى خاضعة لسلطته. وفي ضوء هذه الرؤية، منع الرئيس التونسي القضاء من الدخول في إضراب، أو الاعتصام وعرقلة عمل المحاكم والمجالس القضائية، وبذلك تكون السلطة التنفيذية قد هيمنت على السلطة القضائية، وحولتها إلى مجرد ملحقة تابعة لرئاسة الجمهورية التونسية. وبذلك، يكون الرئيس قيس سعيد قد فكك كل ما تم بناءه منذ 2011³⁹.

أما في مصر فقد أعلنت القوات المسلحة المصرية بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي عن عزل الرئيس محمد مرسي ووقف العمل بالدستوري، لتنتهي بذلك تجربة ديمقراطية وليدة لم يكتب لها أن تستمر

طويلاً. واستناداً إلى مصادر من المؤسسة العسكرية فإن الجيش تدخل وعزل الرئيس مرسي تلبية لرغبة الجماهير التي خرجت إلى الميادين والساحات العامة. بينما تؤكد مصادر أخرى من جماعة الإخوان المسلمين والجيش والمخابرات المصرية أن عزل مرسي قد تقرر أسبوع قبل مسيرات 30 يونيو، أي بتاريخ 23 يونيو 2013⁴⁰.

وقد أمضى أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث، سنة في الحكم تميزت بالاضطراب الشديد، وأزمات متكررة وأحياناً تخللتها صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الأمن المركزي، سقط خلالها قتلى وجرحى. وفي فترة حكم مرسي القصيرة جداً، شهدت مصر ندرة في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالبنزين، والمواد الغذائية، وهو ما أدى إلى تنامي رقعة الاحتجاجات الشعبية ضد حكم مرسي⁴¹.

لقد انتهت التجربة الديمقراطية الوليدة بإعلان تلفزيوني لقائد الجيش ووزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي، يتضمن وقف العمل بالدستور، وتشكيل لجنة مكلفة بمراجعة مقترحات تعديل الدستور، إلى جانب تشكيل حكومة تضم القوى الوطنية كافة، ومزودة بصلاحيات واسعة مهمتها تسيير مرحلة ما بعد مرسي. واللافت للنظر، أن قائد الجيش كان محاطاً بشيخ الأزهر أحمد الطيب ورئيس الكنيسة، إلى جانب التيار السلفي، وهو ما يعني موافقة المؤسسات الدينية في مصر على عزل الرئيس مرسي⁴².

من جهة أخرى، تؤكد عديد المؤشرات أن مظاهرات 30 يونيو 2013 لم تكن عفوية، مثلما روجت له أطراف عديدة معارضة لحكم الرئيس مرسي. وهو ما يعني أن عزل مرسي كان عملاً مديراً جرى التحضير له منذ توليه رئاسة البلاد، من تنفيذ الدولة العميقة في مصر التي يسيطر عليها الجيش والمخابرات والأمن المركزي⁴³.

من هذا المنطلق، فالجيش في مصر هو النظام وهو الدولة، وتملك المؤسسة العسكرية مصالح اقتصادية ضخمة في مصر، ومن ثم فمن الصعب أن يترك الجيش الحبل على الغارب لمدينين لا يملكون تجربة كافية لحكم دولة كبيرة بحجم مصر⁴⁴.

استنتاجات

نستنتج مما سبق أن أطروحة "الاستثناء الديمقراطي العربي" قد فندتها حركة التاريخ والأحداث التي شهدتها الدول العربي في إطار ما يعرف بالربيع العربي، فقد شهدت دول مصر وتونس أحداثاً جساماً تمثلت في إسقاط رأسي النظام في تونس والقاهرة، ليدخل البلدان في مرحلة انتقالية توجت بإجراء انتخابات حرة

وديمقراطية في تونس سنوات 2011، 2014، أسفرت عن انتخاب برلمان تعددي ديمقراطي لأول مرة في تاريخ تونس الحديث. وفي مصر جرت أول انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة منذ ثورة يوليو 1952. وبالرغم من التباينات بين العمليتين السياسيتين في تونس ومصر، إلا أن بينهما سمة مشتركة تتمثل في أنه لم يكن ممكناً التنبؤ بنتائجها سلفاً، كما كان عليه الأمر في كل الانتخابات السابقة. وهو ما يؤكد على أن المنطقة العربية ليست عصية على التغيير الديمقراطي، كما يروج له أصحاب أطروحة "الاستثناء الديمقراطي العربي". فالمنطقة يمكن أن تشهد انتقالاً ديمقراطياً وترسيخاً ديمقراطياً إذا ما توفرت الشروط الضرورية لذلك.

بيد أن ما شهدته مصر في 2013 وتونس في 2021 من عزل لرئيس منتخب ديمقراطياً، وتجميد لبرلمان ديمقراطي تعددي، قد أعاد الاعتبار لأطروحة "الاستثناء الديمقراطي العربي" ونفخ فيها الروح. كما أعاد بعث موضوع الدولة وقوتها في المنطقة العربية حيث تستولي على وظائف وصلاحيات كبيرة وتهيمن على مفاصل الحياة الاجتماعية وتفرض معاييرها على المجتمعات العربية.

الهوامش

¹ Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States : State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (USA : Princeton University Press, 1988), p.33.

² Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1996), p.4.

³ الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية،

(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص. 24.

⁴ Tom Bottomore, *Elites and society*, (London : Routledge, 2nd edit, 1993), p. 2

⁵ Wright Mills, *The Power Elite* (New York : Oxford University Press, 2000), p. 20.

⁶ Tom Bottomore, *Elite and Society*, op.cit., p. 35.

⁷ Keith A. Haynes, « Authoritarianism, Democracy, and Development, The Corporative Theory of Howard J. Wiarda », *LATIN AMERICAN PERSPECTIVES*, Issue 58, Vol. 15 No. 3, Summer 1988, p.p 131-150

<https://urlis.net/25i78>

⁸ Michel Camau, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », *Critique internationale*, 2006/1 (no 30), pages 59 à 81

<https://urlis.net/nqygk>

⁹ Philippe Droz-Vincent, « Quel Avenir Pour L'autoritarisme Dans Le Monde Arabe? », *Revue française de Science Politique*, vol.54, n.6 (2006): 946.

¹⁰ العبارة لرئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي ليصف حالة الجمود السياسي التي كانت في عهد النظام السابق.

¹¹ Michel Camau, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », op.cit.,

¹² Lotfi Saïbi, Pourquoi le monde arabe n'est-il pas démocratique ? *Leaders*, 29/03/2011
shorturl.at/IKLNO

¹³ Ibid.,

¹⁴ Gilbert Achcar, « Avec la complicité de l'Occident, Le monde arabe orphelin de la démocratie », *Le Monde Diplomatique*, 06/06/1997
shorturl.at/bdGSV

¹⁵ Hasni Abidi, « La fin de l'exception arabe », *Le Temps*, 31/01/2011
<https://urlis.net/rh0m1>

¹⁶ الفصل 1 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع 101، 21 ديسمبر 2012، ص. 3600.

¹⁷ الفصل 2 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، المكان نفسه.

¹⁸ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014"، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مارس 2015، ص. 5.

¹⁹ عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 نوفمبر 2014، ص. 3.

shorturl.at/deHO7

²⁰ Nebahat Tanriverdi Yasar, « Toward a new era Tunisian politics: 2014 parliamentary elections », *ORSAM Review of Regional Affairs*, N°. 14, October 2014, p. 2.

عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، ص. 1.

²² International Republican Institute, « Tunisia parliamentary elections 26 October 2014 », *International Republican Institute*, 2015, p. 3.

shorturl.at/bvWX2

²³ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014"، مرجع سابق، مارس 2015، ص. 334.

²⁴ Anne Wolf, « Power shift in Tunisia », *SWP Comments*, N°. 54, december 2014, p. 3.
shorturl.at/BEKO7

²⁵ Mongi Boughzala, Saoussen Ben Romdhan, « Tunisia : The prospects for democratic consolidation », in : Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi, *Democratic transition in the Arab world*, (UK : Cambridge University Press : 2017), p. 131.

²⁶ Sharan Grewal, Shadi Hamid, « The dark side of consensus in Tunisia : Lessons from 2015-2019 », *Foreign Policy at Brookings*, january 2020, p. 2.
Shorturl.at/bEX04

²⁷ International Foundation for Electoral Systems, « Elections in Tunisia 2014 presidential election Frequently asked questions », *International Foundation for Electoral Systems*, november 18, 2014, p. 3.

shorturl.at/aEZ24

²⁸ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مرجع سابق، ص، 335.

²⁹ المكان نفسه.

³⁰ International Republican Institute, « Tunisia presidential elections November 23 & December 21, 2014 », *International Republican Institute*, 2015, p. 2.

shorturl.at/CPX67

³¹ The Carter Centre, « Legislative and presidential elections in Tunisia Final report », *The Carter Centre*, 2014, p.6.

shorturl.at/ACR17

³² Lamiss Azab, MORSI AU POUVOIR : SCÉNARIO D'UNE TRANSITION À L'ÉGYPTIENNE, *Confluences Méditerranée*, 2012/3 N°82 , p.p 145 - 160

<http://surl.li/cvbnz>

³³ Ibid.,

³⁴ Bernard Rougier, ÉLECTIONS ET MOBILISATIONS DANS L'ÉGYPTE POST-MOUBARAK, *Politique étrangère*, Institut français des relations internationales, 2012/1 Printemps, p.p 85 - 98

<http://surl.li/cvciw>

³⁵ Clément Daniez, En Tunisie, la fin d'une exception démocratique, L'Express, 27/07/2022

<http://surl.li/cvcoc>

³⁶ Marwane Ben Yahmed, Comment Kais Saïd a pris en otage la démocratie, *Jeune Afrique*, 27/06/2022

<http://surl.li/cvcon>

³⁷ Mouna Kraïem Dridi, Tunisie : l'état d'exception, un réel danger pour la démocratie, *Jeune Afrique*, 12/03/2022

shorturl.at/bgkN4

³⁸ Anne-Sophie Pieri, Tunisie : vers "un tournant autoritaire de la démocratie" avec Vincent Geisser, chercheur au CNRS, *Information.tv5monde*, 24/12/2021

shorturl.at/MTZ68

³⁹ Frida Dahmani, Tunisie : Kais Saïed met la main sur la magistrature, *Jeune Afrique*, 14/02/2022

shorturl.at/gOY13

⁴⁰ Claire Talon, Egypte : un coup d'Etat planifié par les militaires ? *Le Monde*, 06/07/2013

shorturl.at/aswZ4

⁴¹ Le Point, Egypte: coup d'Etat militaire contre Mohamed Morsi, *Le Point*, 04/07/2013

shorturl.at/vxz57

⁴² Ibid.,

⁴³ Catherine Gouëset, Egypte: depuis quand le coup d'Etat était-il planifié? *L'express*, 12/07/2013

shorturl.at/eHJLV+

⁴⁴ Baudoin Loos, « L'armée orchestre une répression déguisée », entretien avec Sophie Pommier, *Le Temps*, 02/02/2011

shorturl.at/bjqW6